

# نتائج استطلاع رأي لتقييم أداء الحكومة المغربية 2022



لقد أسس الدستور المغربي لسنة 2011 نهاية احتكار المؤسسات السياسية لتدبير الشأن العام من خلال التنصيب على تبني الديمقراطية التشاركية المواطنة كأحد أسس الحداثة. كما نص هذا الدستور على دور المجتمع المدني في صلب عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها وفي تفعيل الديمقراطية التشاركية.

ومن هذا المنطلق، يعد تقييم أداء الحكومة من أهم القضايا التي يجب ان تحظى باهتمام المواطن، والذي لا يجب أن يكون محصورا فقط على المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية والاعلام، بل يجب على الفاعل الجمعي أن يلعب دورا محوريا في هذه العملية المواطنة.

تقييم الأداء من خلال استطلاعات الرأي المواطنين والمواطنات هو أحد الأدوات المفيدة جدا لتفعيل الديمقراطية التشاركية المواطنة، لأنه يضع سلطة التقييم المعنوية بأيدي المواطنين دافعو الضرائب، ومصدر لتزكية شرعية الحكومة وسلطانها المبنية على وجود مواطنين عليهم واجبات ولهم حقوق بموجب الدستور والقانون.

وفي إطار مبادرته «بارومتر المواطنة» الهادفة الى المساهمة في تتبع وتقييم السياسات العمومية، أنجز المركز المغربي للمواطنة استطلاع رأي لتقييم أداء الحكومة سنة على تعيينها. يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على رأي المشاركين حول أداء الحكومة ودور الفاعل السياسي في تدبير الشأن العام.

أنجز هذا الاستطلاع خلال الفترة الممتدة ما بين 20 أكتوبر و 12 نونبر 2022. وقد اعتمد على إستمارة إلكترونية طورت من خلال تطبيق Google Forms، وتم توزيعها من خلال وسائط التواصل الاجتماعي (فايسبوك وواتساب).

تضمنت الإستمارة أسئلة تستهدف تقييم أداء الحكومة بعد سنة على تعيينها وكذلك تقييم مساهمة الفاعل السياسي في تدبير الشأن العام وفي تعزيز ثقة المواطن في الحياة السياسية.

شارك في الإستطلاع 2272 مواطنة ومواطن من جميع جهات المملكة. مثلت النساء 14,2 % والرجال 85,8 %. كما مثل الشباب دون 30 سنة 27,8 % من المشاركين، في حين مثل الأشخاص ما بين 30 و 40 سنة 32,5 %، و 24,2 % بالنسبة للأشخاص ما بين 40 و 50 سنة. في حين أن الفئات العمرية التي تتجاوز 50 سنة مثلت 15,5 %.

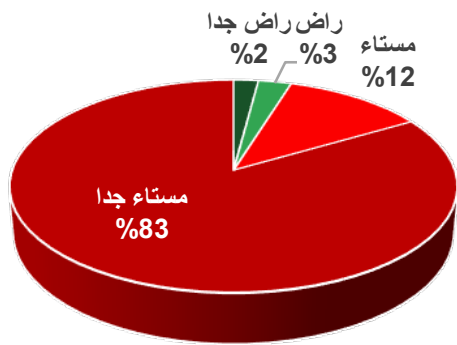
غالبية المشاركات والمشاركين هم من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ويتفرون على الحد الأدنى من التعليم الذي يؤهلهم للجواب على الأسئلة. وبالتالي ومن الناحية العلمية، النتائج المحصل عليها لا يمكن اعتبارها تمثل الرأي العام بل تعبر فقط عن آراء المشاركين في هذا الإستطلاع.



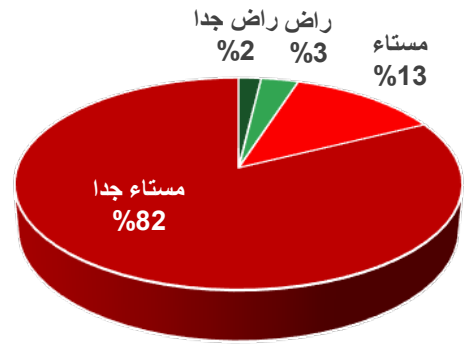
# النتائج



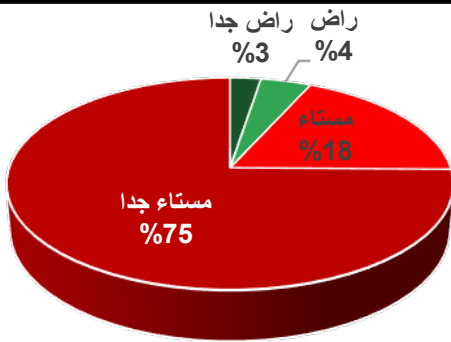
## درجة رضا المواطن عن تدبير أهم الملفات من طرف الحكومة



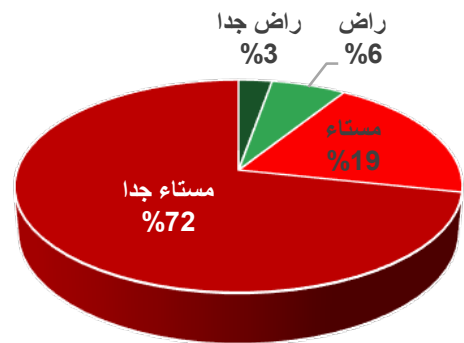
تدبير ملف ارتفاع المحروقات



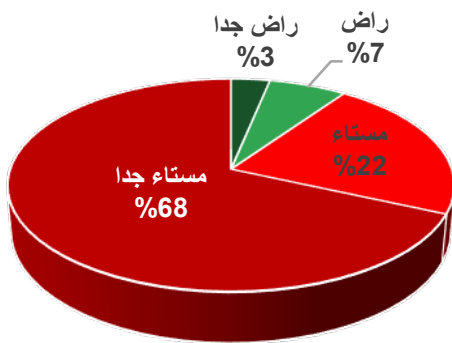
تدبير ملف ارتفاع الاسعار



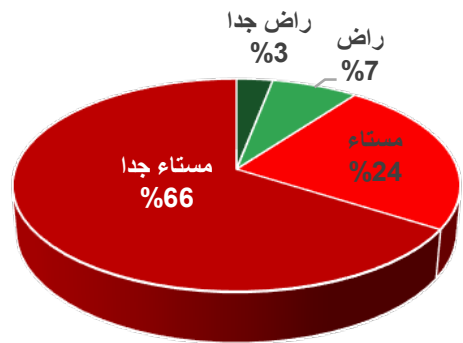
حماية الطبقة الوسطى



إجراءات محاربة الفساد

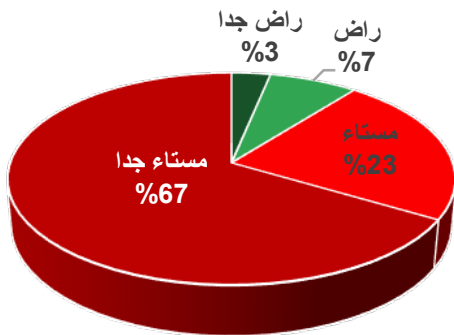


تطبيق العدالة الجبائية

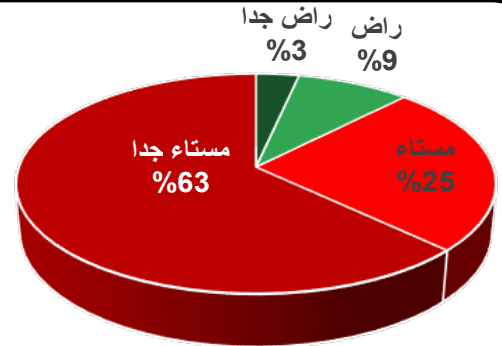


إصلاح قطاع التعليم

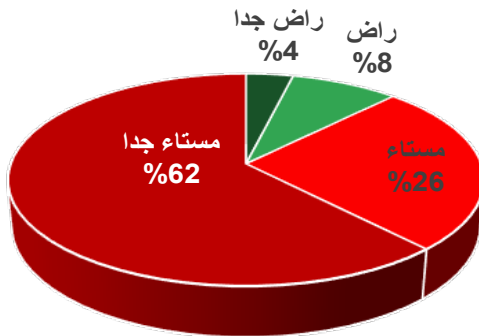
## درجة رضا المواطن عن تدبير الحكومة لأهم الملفات



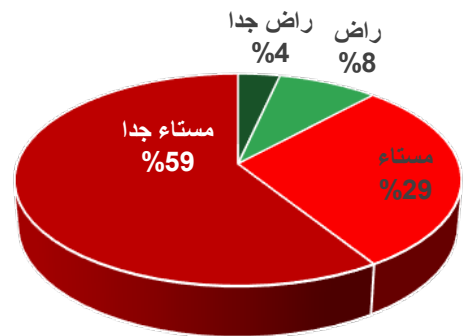
التواصل الحكومي



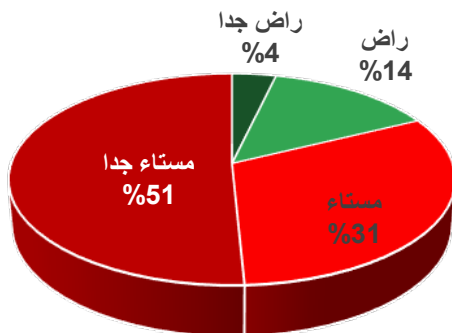
الحضور السياسي للحكومة



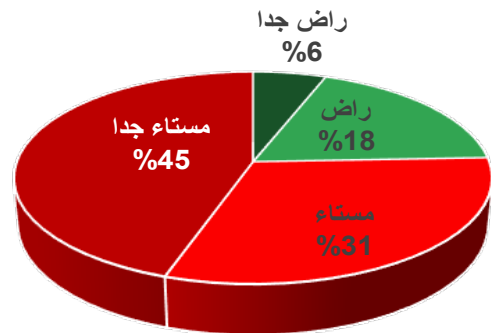
الحوار الاجتماعي



بناء الدولة الاجتماعية



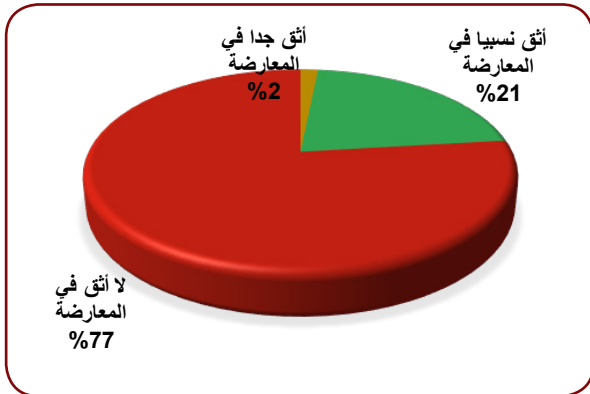
التشغيل (برنامجي فرصة وأوراش)



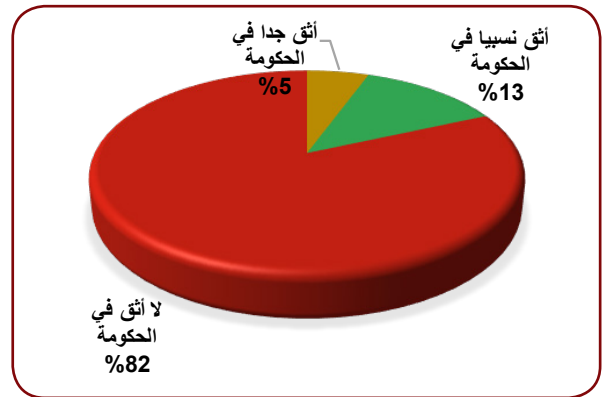
تنزيل ورش الحماية الاجتماعية



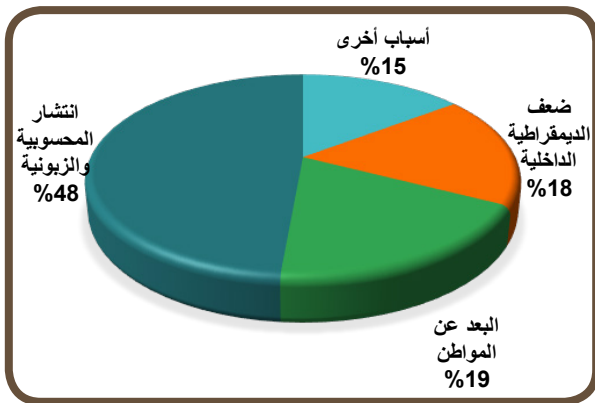
## ثقة المواطن في الفاعل السياسي



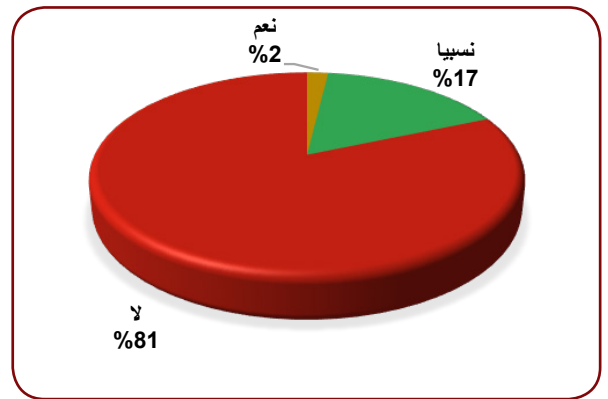
ثقة المواطن في المعارضة



ثقة المواطن في الحكومة



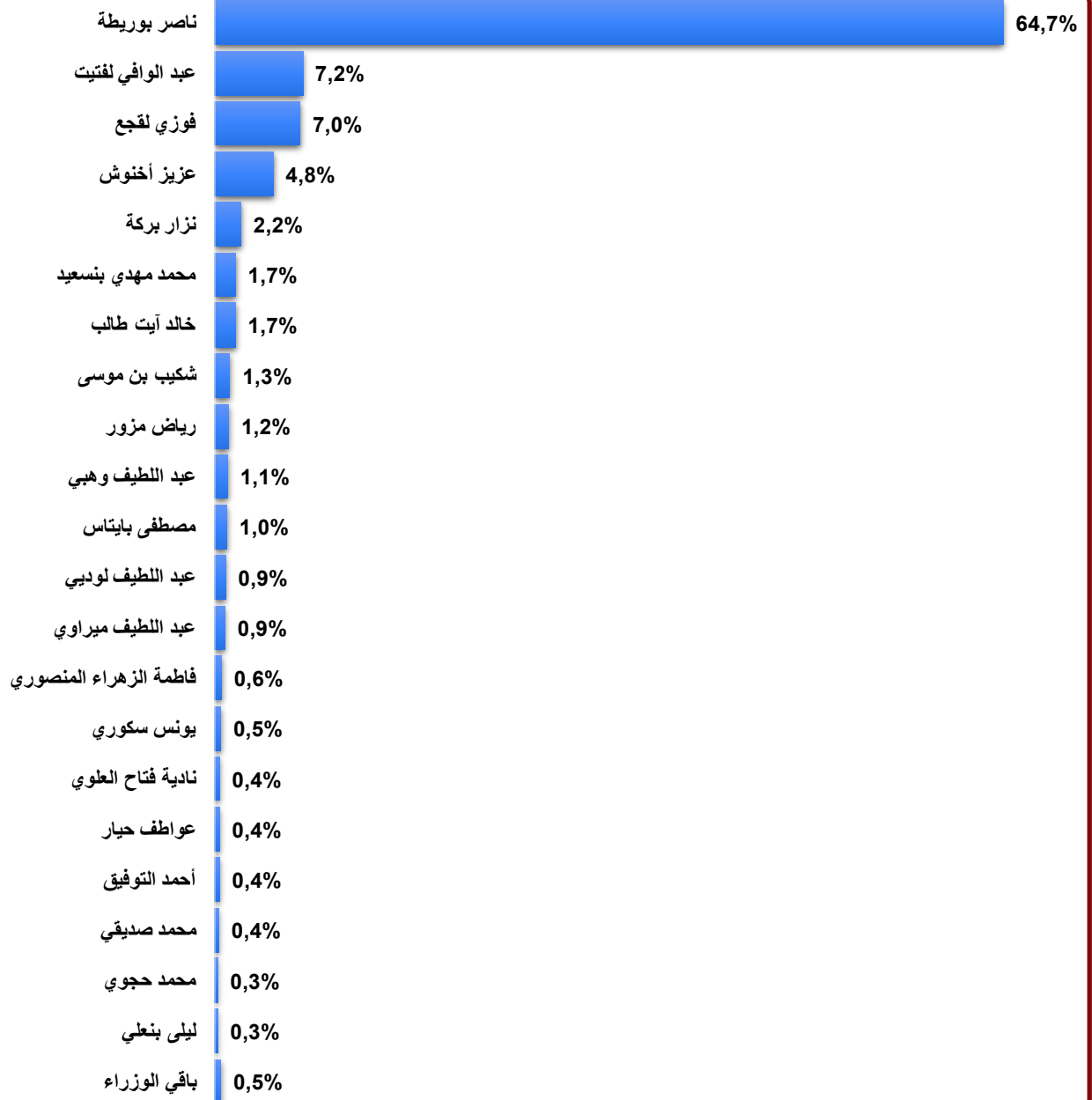
الاسباب التي تحول دون قيام الاحزاب بأدوارها



قيام الاحزاب بأدوارها

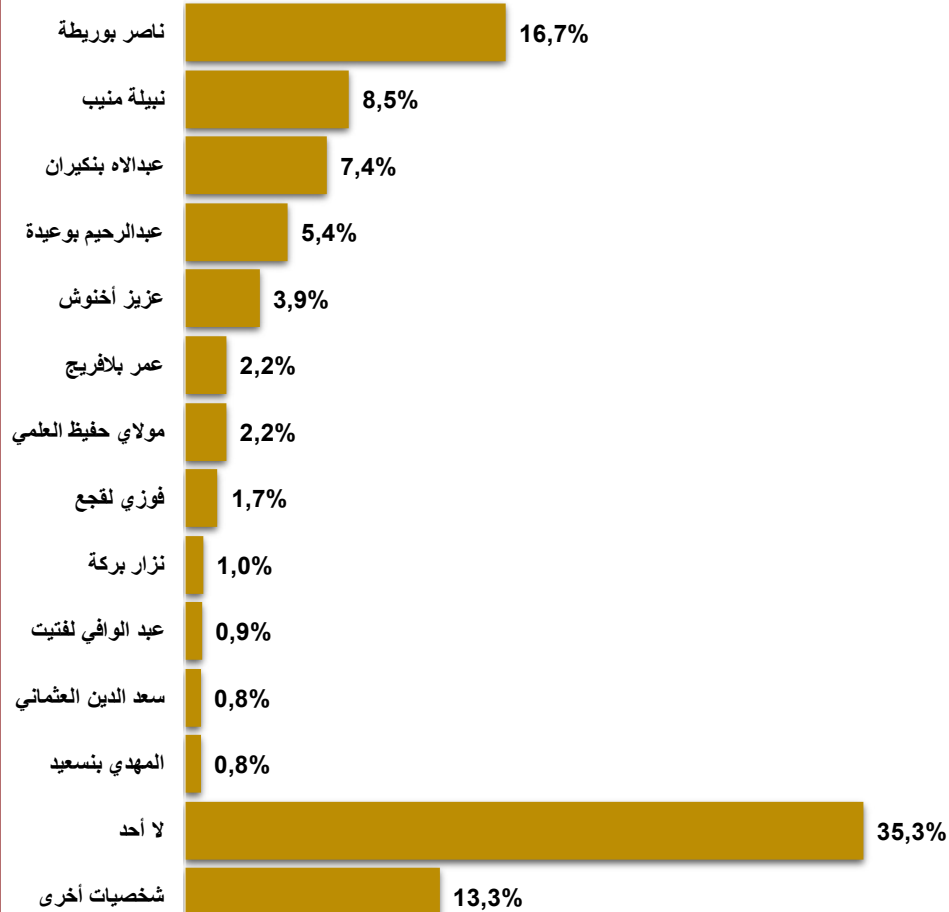


# الوزير الأكثر حضوراً وأداءً من بين أعضاء الحكومة الحالية

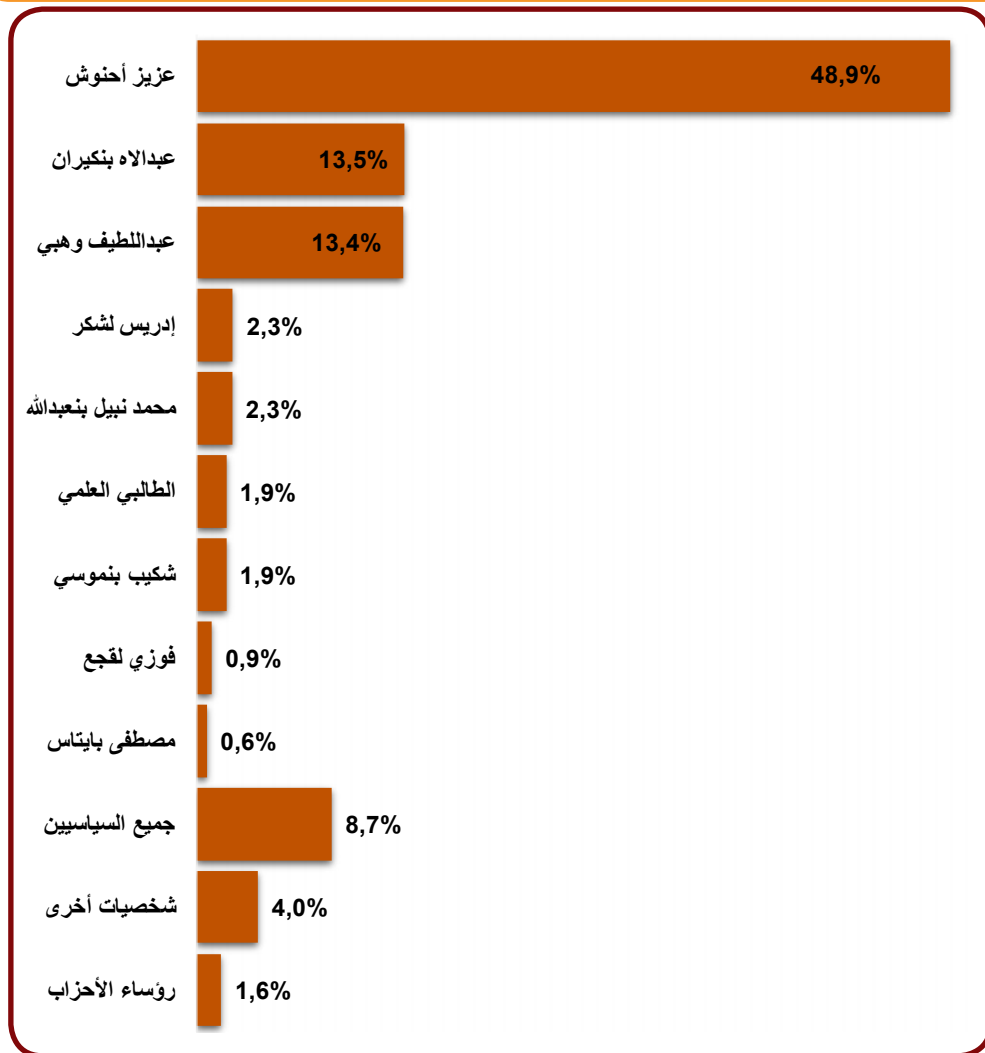




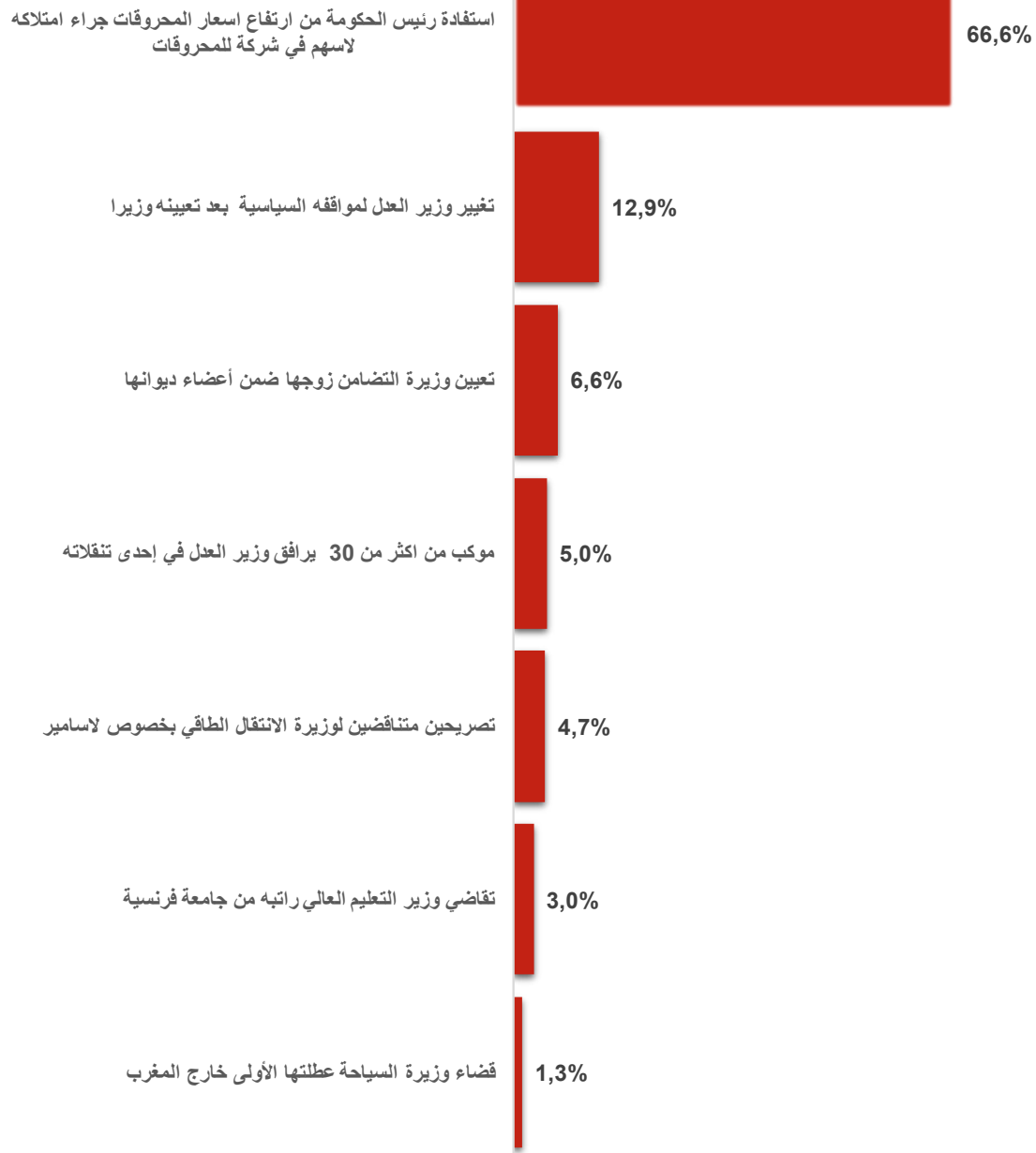
# الشخصية العمومية الأكثر إسهاما في تعزيز ثقة المواطن في العمل السياسي



# الشخصية العمومية الأكثر مساهمة في فقدان المواطن الثقة في العمل السياسي



## الممارسة الأكثر مساهمة في فقدان المواطن الثقة في الحكومة



■ بشكل عام يستخلص عدم رضا المشاركين على أداء الحكومة فيما يخص تدبير الملفات الاجتماعية والاقتصادية بحيث أن نسب الاستياء (جدا مستاء أو مستاء) وصلت الى النسب التالية :

- ← 95 % بالنسبة لتدبير ملفي ارتفاع ثمن المحروقات و ارتفاع الأسعار
- ← 93 % فيما يخص حماية الطبقة الوسطى
- ← 91 % فيما يتعلق محاربة الفساد
- ← 90 % فيما يتعلق بملفي العدالة الجبائية و إصلاح التعليم
- ← 88 % بخصوص ملفي تنزيل الدولة الاجتماعية والحوار الاجتماعي
- ← 82 % فيما يتعلق ببرامج التشغيل (فرصة واوراش)
- ← 76 % بخصوص تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

■ عبر 90 % من المشاركين عن استياءهم بخصوص تواصل الحكومة و 88 % عن الحضور السياسي لهذه الأخيرة.

■ 82 % من المشاركين لا يثقون في الحكومة و 77 % لا يثقون في المعارضة، في حين أن 81 % يرون أن الأحزاب السياسية لا تقوم بدورها،

■ بخصوص أعضاء الحكومة الأكثر حضورا وأداء، ثلاث وزراء حصلوا على 79 % من أصوات المشاركين، مع الإشارة أن الوزراء المعنيين بدون انتماء سياسي.

■ لا بد من التأكيد على ان سنة على تعيين الحكومة تعتبر مدة غير كافية لإنجاز تقييم متكامل وأكثر موضوعية. في المقابل تعتبر مدة كافية لتقييم مدى ثقة المواطنين في الإجراءات المتخذة حاليا من طرف الحكومة لتحقيق التزاماتها.

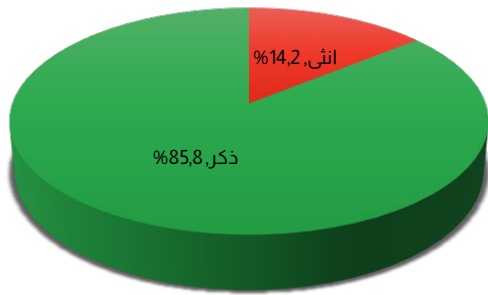
# المعطيات الديموغرافية للمشاركين



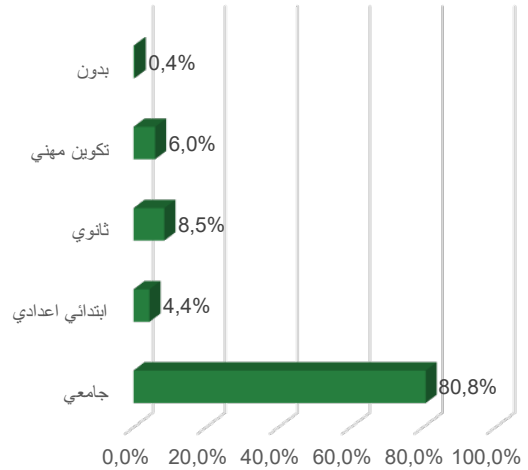


# المعطيات الديموغرافية للمشاركين

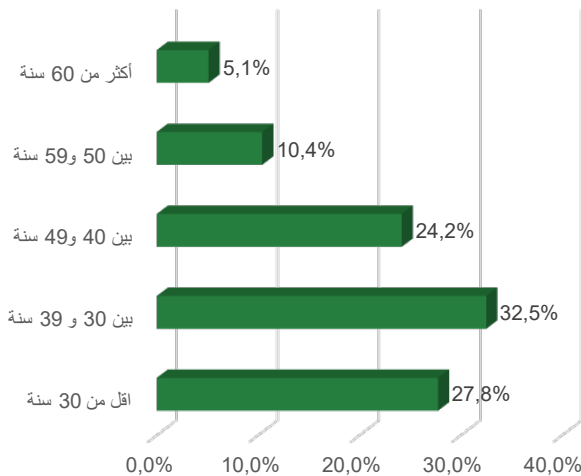
الرسومات إلبانية التالية تلخص المعطيات الديموغرافية للينة التي شاركت في استطلاع رأي:



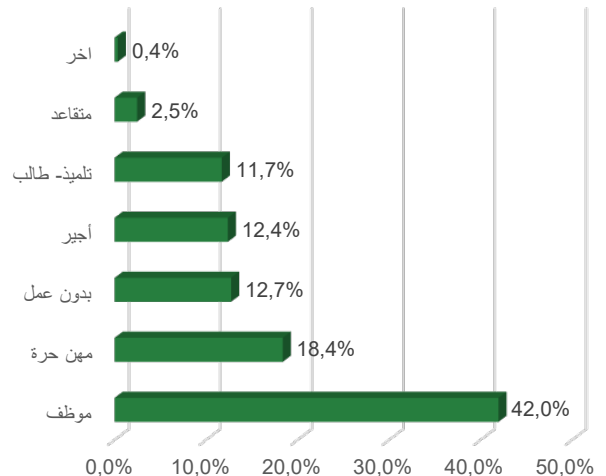
توزيع المشاركين حسب الجنس



توزيع المشاركين حسب المستوى التعليمي

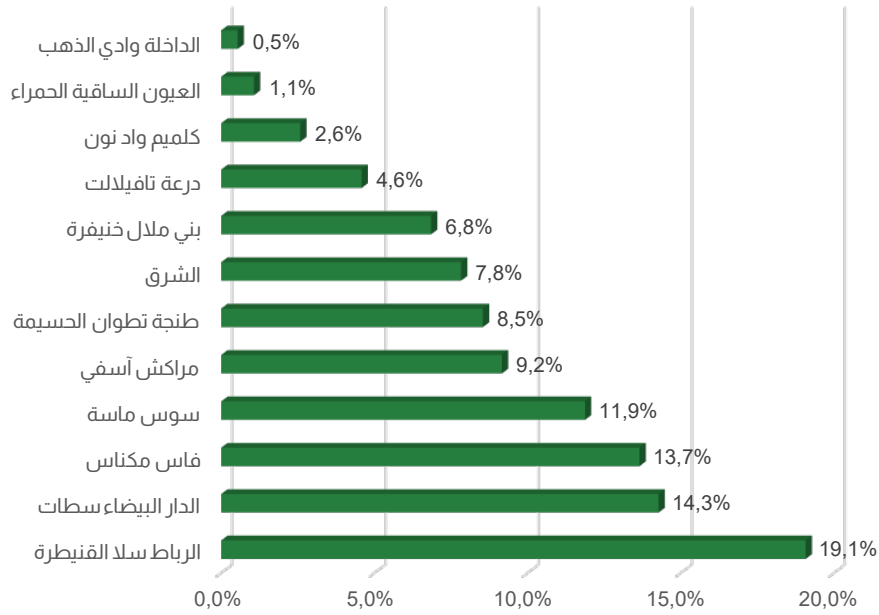


توزيع المشاركين حسب السن

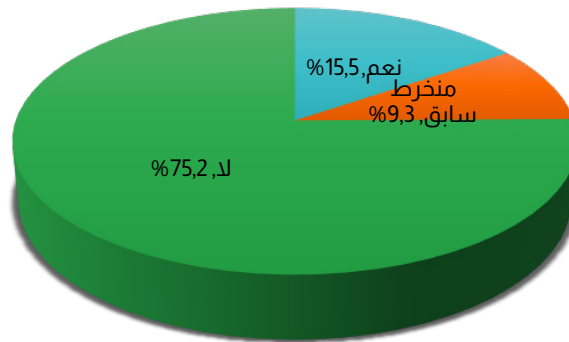


توزيع المشاركين حسب المهنة

## المعطيات الديموغرافية للمشاركين



توزيع المشاركين حسب الجهات



توزيع المشاركين حسب الانخراط في الاحزاب السياسية

# المركز المغربي للمواطنة



المركز المغربي للمواطنة جمعية أسست يوم 11 أبريل 2021. تعمل من أجل المساهمة في نشر وتعزيز وترسيخ قيم وثقافة وممارسات المواطنة والديمقراطية وحقوق الانسان والسلوك المدني والتربية عليها. وتهدف على الخصوص إلى:

- التعريف بالمواطنة والديمقراطية والتربية عليهما؛
- القيام بمبادرات في مجالات المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني؛
- المساهمة في الإدماج السياسي والاجتماعي عبر تقوية روح المواطنة والممارسة الديمقراطية والسلوك المدني.

يعمل المركز المغربي للمواطنة من أجل إشراك المواطنين والمواطنات في تتبع وتقييم السياسات العمومية، وفي هذا الإطار، طور المركز مبادرة «بارومتر المواطنة» لقياس رضا المواطنين والمواطنات عن الخدمات العمومية المقدمة لهم. وقد أنجز من خلال هذه المبادرة دراستين؛ الأولى حول الممارسات المزججة في الفضاء العمومي (دجنبر 2021) والثانية حول درجة رضا المواطنين والمواطنات عن مخرجات الحوار الاجتماعي (ماي 2022)، تم بارومتر بخصوص رضا المواطنين بخصوص الخدمات الجماعية المقدمة لهم - على مستوى عمالة الصخيرات-تمارة.



## مضايقات حراس السيارات ورمي الألبان واحتلال الملك العمومي أكثر الممارسات مزججة للمغاربة في الفضاءات العمومية



تقرير.. سكان الصخيرات تمارة غير راضين عن المجالس المنتخبة وطريقة تواصلهم والخدمات التي يقدمونها - الأول



Accord social : voici les conclusions de l'enquête du CMC  
Selon le Centre marocain pour la citoyenneté, les syndicats ne jouent...



كلفت دراسة حديثة أن "المدرسة الأكثر إزعاجاً في الفضاءات العمومية عند المشاركين والمشاركات في الاستبيان، هي مضايقات حراس السيارات بنسبة 17,2 في المائة، يليها رمي الألبان في الأماكن غير المخصصة لها بنسبة 16,5 في المائة".



فتح الحدود... هذا ما يطالب به مركز حقوق دعا المركز المغربي للمواطنة، الحكومة إلى «مراجعة بعض الإجراءات المتخذة».



Les espaces publics sont ouverts et accessibles à l'ensemble des citoyens. Destinés à servir l'intérêt commun et favoriser la cohésion sociale, des lois régissent ces espaces et des règles de conduite s'imposent. Au Maroc, néanmoins, certaines pratiques négatives persistent, et certaines parmi elles agacent vivement les Marocains !

الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه  
الاستطلاع

©opyright



للتواصل مع المركز:  
العنوان البريدي: صندوق البريد 5821 الهرة

البريد الإلكتروني: [cmcmaroc12@gmail.com](mailto:cmcmaroc12@gmail.com)